الأمم المتحدة

مجلس الأمن

PROVISIONAL

S/PV.2619
10 October 1985

ARABIC

محضر حرفي مؤقت للجلسة التاسعة عشرة بعد الالفين والستمائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الخميس ، ١٠ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٥ ، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس :	السيد والترز	(الولايات المتحدة الامريكية)
الاعضاء :	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	السيد ترويانوفسكي
	استراليا	السيد ولكوت
	بوركينا فاصو	السيد باسولي
	بيرو	السيد الزامورا
	تايلند	السيد كاسمسارن
	ترينيداد وتوباغو	السيد محمد
	جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية	السيد أودوفينكو
	الدانمرك	السيد بيرينغ
	الصين	السيد ليوى لي
	فرنسا	السيد لوبيه
	مدغشقر	السيد رابيتافيكا
	مصر	السيد خليل
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السيد ماكسي
	الهند	السيد كريشنان

يتضمن هذا المحضر النصوص الاصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الامن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الاصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٢٥

اقرار جدول الاعمال

أقر جدول الاعمال .

مشكلة الشرق الاوسط بما في ذلك قضية فلسطين

رسالة مؤرخة في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ موجهة الى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم للهند لدى الامم المتحدة (S/17507)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أحيط أعضاء المجلس علما بأنني تلقيت رسائل من ممثلي اسرائيل ، والجمهورية العربية السورية ، والكويت يطلبون فيها دعوتهم للاشتراك في مناقشة البند المدرج على جدول أعمال المجلس . ووفقا للممارسة المعتادة ، أعتزم ، بموافقة المجلس ، دعوة هؤلاء الممثلين للاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت ، وفقا للاحكام ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

حيث أنه لا يوجد اعتراض ، تقرر ذلك .

بناء على دعوة من الرئيس شغل السي نيتانياهو (اسرائيل) والسيد الفتال (الجمهورية العربية السورية) والسيد أبو الحسن (الكويت) المقاعد المخصصة لهم الى جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أحيط أعضاء المجلس علما بأنني تلقيت رسالة مؤرخة في ٩ تشرين الاول/أكتوبر ١٩٨٥ من الممثل الدائم لمصر لدى الامم المتحدة . وترد هذه الرسالة في الوثيقة S/17552 ، وفيما يلي نصها :

"أتشرف بأن أطلب الى مجلس الامن أن يوجه دعوة الى سعادة السيد فاروق قدومي ، رئيس الدائرة السياسية وعضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، وفقا للممارسة التي سار عليها المجلس في الماضي ، فيما يتعلق بنظر المجلس في البند 'مشكلة الشرق الاوسط بما في ذلك قضية فلسطين .' " (S/17552)

ان الاقتراح الذى تقدم به ممثل مصر لا يرد في اطار المادة ٣٧ ولا في اطار المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الامن ، ولكن اذا أقر المجلس ذلك ، فان الدعوة للمشاركة في المناقشة ستعطي لمنظمة التحرير الفلسطينية نفس حقوق المشاركة التي تحظى بها الدول الاعضاء عندما توجه اليها الدعوة للمشاركة وفقا للمادة ٣٧ .

هل يود أى عضو من أعضاء مجلس الامن التكلم بخصوص هذا الاقتراح ؟

حيث أنه لا رغبة لأى عضو من أعضاء المجلس في التكلم في هذه المرحلة ، فانني سأدلي بالبيان التالي بصفتي ممثلا للولايات المتحدة الامريكية .

ان الولايات المتحدة تتخذ على الدوام موقفا مفاده أنه وفقا للنظام الداخلي المؤقت لمجلس الامن فان الاساس القانوني الوحيد الذى يعطي المجلس بموجبه حق الاستماع للمتكلمين باسم هيئات غير حكومية هو المادة ٣٩ . وطوال ٣٩ عاما ، أيدت الولايات المتحدة التفسير المرن للمادة ٣٩ ، ولم تكن لتعترض لو أن هذه المسألة قد أثيرت بموجب تلك المادة . لكننا نعترض على الخروج الاستثنائي على الاجراءات الاصولية .

وبالتالي ، تعارض الولايات المتحدة اعطاء منظمة التحرير الفلسطينية نفس الحقوق في الاشتراك في اجراءات مجلس الامن كما لو كانت تلك المنظمة تمثل دولة عضوا في الامم المتحدة .

اننا نؤمن قطعا بالاستماع الى جميع وجهات النظر ، ولكن هذا لا يتطلب انتهاك القواعد المعمول بها . ولا توافق الولايات المتحدة ، بصفة خاصة ، على ما درج عليه مجلس الامن مؤخرا من ممارسة انتقائية تتمثل في محاولة تتعزيز هيبة أولئك الذين يودون التكلم في المجلس عن طريق الخروج على النظام الداخلي . ونعتبر هذا الاجراء الاستثنائي اجراء يفتقر الى أى أساس قانوني ويمثل اخلالا بالقواعد .

ولهذه الاسباب ، تطلب الولايات المتحدة طرح شروط الدعوة المقترحة للتصويت . وبطبيعة الحال ، سوف تصوت الولايات المتحدة ضد الاقتراح .

والآن استأنف مهمتي باعتباري رئيسا لمجلس الامن .

ما لم يرغب عضو آخر من أعضاء المجلس في التكلم في هذه المرحلة ، فاعتبر أن المجلس مستعد للتصويت على اقتراح مصر .

تقرر ذلك .

أجري التصويت برفع الايدي.

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، بوركينا فاصو ، بيرو ، تايلند ، ترينيداد وتوباغو ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ،الصين ، مدغشقر ، مصر . الهند .

المعارضون: الولايات المتحدة الامريكية .

الممتنعون: استراليا ، الدانمرك ، فرنسا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نتيجة التصويت كما يلي : ١٠ أصوات مؤيدة مقابل صوت واحد وامتناع اربعة أعضاء عن التصويت . وبهذا يكون الاقتراح قد اعتمد .

بدعوة من الرئيس شغل السيد فاروق قدومي (منظمة التحرير الفلسطينية) مكانا على طاولة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أحيط أعضاء المجلس علما بانني تلقيت رسالة مؤرخة ٩ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٥ من رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف فيما يلي نصها :

"بصفتي رئيسا للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، يشرفني أن أطلب السماح لي بالاشتراك في مناقشة مجلس الامن عند نظره للبند 'مشكلة الشرق الاوسط بما في ذلك قضية فلسطين' وفقا لاحكام المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس " .

وقد سبق للمجلس أن وجه الدعوة لممثلين عن هيئات تابعة للأمم المتحدة في مناسبات سابقة بصدد النظر في المسائل المدرجة على جدول أعماله . ووفقا للممارسة المتبعة في هذا الشأن ، أقترح على المجلس أن يوجه الدعوة - بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت - الى رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف .

حيث أنه ليس هناك اعتراض . تقرر ذلك .

يبدأ مجلس الامن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله .يجتمع مجلس الامن اليوم بناء على الطلب الوارد في الرسالة المؤرخة في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ والموجهة الى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم للهند لدى الامم المتحدة(S/15707) .

السيد كريشنان (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ما برحت قضية فلسطين والحالة المتدهورة في الشرق الاوسط موضع نقاش مستمر في الامم المتحدة منذ عدة عقود . وقد ظلت القرارات العديدة التي اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الامن بشأن مختلف جوانب المشكلة دون تنفيذ . وينبغي لاجتماعنا اليوم المعقود عملا بالمقرر المتخذ في المؤتمر الوزارى لبلدان عدم الانحياز المعقود في لواندا ، أنغولا ، في أيلول/ سبتمبر ١٩٨٥ ، أن يتيح الفرصة لاجراء مناقشة متعمقة للقضية من جميع جوانبها بغية تحليل العقبات الاساسية التي تقف في طريق التوصل الى حل شامل وعادل ودائم لمشكلة الشرق الاوسط ، واستعادة الحقوق الوطنية غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني . ونرى أن الحل العادل لقضية فلسطين ، التي هي لب المشكلة ، هو العنصر الحاسم في تحقيق تسوية سياسية عادلة دائمة في الشرق الاوسط .

كانت آخر مرة نظر فيها مجلس الامن قضية فلسطين بطريقة شاملة في عام ١٩٧٦ ثم عاد فنظرها باختصار في عام ١٩٧٧ بناء على طلب اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف . ومنذ ذلك الوقت ، نظر المجلس في جوانب مختلفة للحالة في الشرق الاوسط ، وأعلن عن رأيه بشأنها ، ولكن الفرصة لم تتح لاجراء مناقشة شاملة . لهذا ، يستهدف طلبنا اليوم تركيز الانتباه على المسألة الاساسية ، مسألة كفالة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في تقرير المصير .

يشكل النزاع في الشرق الاوسط تهديدا خطيرا للسلم والامن الدوليين . وقد ادخلت التطورات المقلقة الاخيرة في المنطقة عناصر أكثر تعقيدا وخطورة على بيئة هشة أصلا . ان احتلال اسرائيل للبنان ، في تحد لقرارى مجلس الامن ٥٠٨(١٩٨٢)و٥٠٩(١٩٨٢) ، وتكديرها للشعبين الفلسطيني واللبناني ، وسياستها القائمة على اقامة مستوطنات جديدة في الاراضي المحتلة ، وأعمالها العدوانية ، بما في ذلك هجومها الاخير على تونس ، كل هذه الاعمال الرامية الى تخويف جيرانها العرب باستخدام القوة الواسعة النطاق وبالتهديد باستخدامها قد ترتب عليها المزيد من زعزعة الاستقرار . ولا تزال المنطقة تشهد ادخال أسلحة متقدمة بشكل لم يسبق له مثيل . ان الشرق الاوسط بموارده الغنية منطقة استراتيجية ، ومن ثم فان الحيلولة دون تسبب النزاع فيه في صدام أوسع مدى مسألة تحظى باهتمام عالمي . وان الوقت عنصر جوهرى للتوصل الى حل مبكر للمشكلة .

ان بلدان عدم الانحياز تلتزم بشدة بالسعي نحو السلام . وقد كرسنا أنفسنا لرفع مستوى شعوبنا وكفالة رفاهيتها ، دون أي تدخل خارجي ، أو ضغوط أو وجود أجنبي . ان هدفنا هو العمل بجد من أجل السلم ، وذلك بخفض حدة التوترات والقضاء على النزاعات حتى يمكننا أن أن نركز على أولوياتنا الانمائية . ولكن لسوء الطالع ، لم يعرف الشرق الاوسط أي سلم لمدة طويلة .

ان تعاطف الهند مر شعب فلسطين ، وتأييدنا لاقامة دولة فلسطينية ، مستمد من ادراكنا للهوية التاريخية والاقليمية والوطنية للفلسطينيين . وحتى أثناء أيام كفاحنا من أجل الاستقلال الوطني ، تعاطف زعماؤنا مع القضية الفلسطينية ورفعوا أصواتهم دعما لاقامة وطن فلسطيني مستقل . والكفاح المتصل الذي يقوم به الفلسطينون البواسل لايزال يحظى بالتعاطف والتفاهم من جانب شعب الهند . لقد اتخذ قرار تقسيم فلسطين في نفس السنة التي نالت فيها الهند استقلالها . وعلى حين أمنت الهند استقلالها ، ظل شعب فلسطين طريدا من دياره . لقد أصبحت بلدان عديدة منذ ذلك الوقت حرة وأصبحت الآن تقرر مصيرها بنفسها . أما الفلسطينيون فقد ظلوا محرومين من الوطن حتى الآن ، بل ان مزيدا من أراضيهم قد تعرض للاحتلال منذ ذلك الوقت .

لقد طرد شعب باسل من دياره . ولا تزال اراضيه - حتى فيما يجاوز تلك التي حددتها الامم المتحدة في القرار ١٨١ (د - ٢) عند تقسيم فلسطين في عام ١٩٤٧ - ومحتلة بالقوة . ولا تزال اسرائيل تحبط ارادة المجتمع الدولي على الرغم من قرارات الامم المتحدة المتعددة في هذا الشان . واصبحت أعمال القمع والارهاب ، وانكار الحقوق الاساسية ، ومختلف الانتهاكات لحقوق الانسان هي الامر الغالب . وتمثل هذه الاعمال التي ترتكبها السلطة القائمة بالاحتلال انتهاكا صارخا لاتفاقيات جنيف ، وهي تستهدف بوضوح تعزيز قبضة اسرائيل على الاراضي العربية والفلسطينية المحتلة وضمها . ان أعمال اسرائيل تتخذ ذريعة صيانة أمنها . ومن الواضح أن الامن عنصر هام وحيوى لكل الدول في المنطقة على حد سواء ولا محل لمعاملة أمن احدى الدول على أنه يعلو على أمن جميع الدول الاخرى . ان اسرائيل تسعى الى احداث تغييرات دائمة جغرافية سياسية وديموغرافية في المنطقة على حساب الفلسطينيين . ويجب منع ذلك .

ان الجهود التي بذلها المجتمع الدولي لايجاد حل شامل لمشكلة الشرق الاوسط ولبها ، قضية فلسطين ، قد حظيت بدفعة جديدة في المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين المعقود في جنيف في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ١٩٨٣ . فقد طالب اعلان جنيف بعقد مؤتمر دولي للسلم معني بالشرق الاوسط على أساس مبادئ ميثاق الامم المتحدة وقرارات الامم المتحدة ذات الصلة ، بهدف التوصل الى حل شامل وعادل ودائم للنزاع العربي الاسرائيلي ، وبين أن اقامة دولة فلسطينية مستقلة في فلسطين هو عنصر أساسي في هذا الحل .

ورأى ان يعقد مؤتمر السلم المقترح تحت اشراف الامم المتحدة ويشترك فيه كل اطراف الصراع العربي الاسرائيلي ، بما فيهم منظمة التحرير الفلسطينية ، فضلا عن الولايات المتحدة الامريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والدول المعنية الاخرى على قدم المساواة ، وان يضطلع مجلس الامن بالمسؤولية الاساسية عن وضع الترتيبات المؤسسية المناسبة لضمان وتنفيذ الاتفاقات التي يتمخض عنها المؤتمر . وأكّد على اهمية عامل الزمن في التوصل الى حل عادل . وأكّد على ان الحلول الجزئية غير كافية وأن المعوقات في طريق السعي من اجل التوصل الى حل شامل لن تقضي على التوترات في المنطقة .

وقد حظيت توصيات مؤتمر جنيف بتأييد واسع النطاق في الدورتين الثامنة والثلاثين والتاسعة والثلاثين للجمعية العامة للامم المتحدة . وتجدر الاشارة الى ان القرار ٥٨/٣٨ جيم طلب الى الامين العام ان يتخذ على سبيل الاستعجال التدابير التمهيدية لعقد المؤتمر ، بالتشاور مع مجلس الامن ، وان يرفع تقريرا الى الجمعية العامة عن جهوده في هذا الشان . وأكد القرار ٤٩/٣٩ دال من جديد الاقتناع بأن عقد المؤتمر سوف يشكّل اسهاما اساسيا من جانب الامم المتحدة نحو التوصّل الى حل شامل وعادل ودائم للصراع العربي الاسرائيلي . وطلب القرار كذلك الى الامين العام ان يواصل بالتشاور مع مجلس الامن ، جهوده بغية عقد المؤتمر . ونحن في الواقع نشعر بالامتنان للامين العام لبدء عملية المشاورات ، تطبيقا للقرارين المذكورين أعلاه ، مع أعضاء مجلس الامن ومع الدول المعنية الاخرى لعقد مؤتمر السلم المقترح.

وقد أعربت حكومة الهند ، في ردّها على الامين العام عن اتفاقها العام مع خطة العمل التي اقترحها . إلاّ اننا اقترحنا الاحتفاظ بقدر من المرونة في اختيار المشتركين في المؤتمر . وبشأن الاطار الزمني للمؤتمر ، رأينا ان الحالة في غربي آسيا لا تحتمل أي تعطيل وانه ينبغي اتخاذ تدابير تمهيدية عاجلة حتى يمكن عقد المؤتمر في أقرب وقت ممكن . وفي حين أعربت معظم الدول التي تمّت استشارتها عن موافقتها على مؤتمر السلم المقترح ، فاننا نأسف بعمق لأن بعض الدول الاخرى لم تجد أن بوسعها ان تفعل ذلك .

وقد ذكر الامين العام للامم المتحدة في تقريره الى الدورة الماضية للجمعية العامة عن الحالة في الشرق الاوسط الوارد في الوثيقة A/39/600 ان :

" تاريخ النزاع العربي الاسرائيلي في الشرق الاوسط وقضيته فلسطين يمثل سجلا طويلا من الفرص المهدرة التي تسبقها وتعقبها الحروب واعمال العنف التي لا تؤدى إلاّ الى زيادة تعقيد الموقف ونشر المزيد من البؤس ووضع عقبات جديدة في سبيل السلم ".(A/39/600 ، الفقرة ٤٢)

بل ان الوقت قد حان لنواصل بعزم بحثنا عن سبل ووسائل لعلاج ما لحق بالشعب الفلسطيني من ظلم وإيجاد حل مبكّر للصراع المأساوى .

وان حركة بلدان عدم الانحياز ، منذ نشأتها ، قد نادت باستمرار بالتوصل الى حل شامل لقضية فلسطين التي هي لبّ مشكلة الشرق الاوسط والسبب الجذرى للصراع العربي الاسرائيلي . ان غالبية قرارات الامم المتحدة بشأن الموضوع قد اعتمدت بناء على مبادرة بلدان عدم الانحياز ، وفي السنوات الماضية ، عملت بلدان عدم الانحياز بنشاط خاص في تعبئة الدعم الدولي ضد اعمال اسرائيل في الاراضي المحتلة وغزوها للبنان .وأكدت بلدان عدم الانحياز من جديد معارضتها القوية للممارسات والسياسات الاسرائيلية في الاراضي العربية والفلسطينية المحتلة ، وطالبت بانسحاب اسرائيل من مرتفعات الجولان السورية المحتلة .

وفي المؤتمر السابع لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز المعقود في نيودلهي في اذار/مارس ١٩٨٣ درست هذه المسألة باستفاضة وأعيد تأكيد المبادىء الاساسية لحل المشكلة من جديد . وأكد رؤساء الدول أو الحكومات :

" انه لا يمكن تحقيق سلم عادل ودائم في الشرق الاوسط دون انسحاب اسرائيل التام وغير المشروط من جميع الاراضي الفلسطينية وغيرها من الاراضي العربية التي احتلتها منذ عام ١٩٦٧ بما في ذلك القدس ، ودون تحقيق حل عادل لمشكلة فلسطين على اساس نَيْل وممارسة الحقوق ، غير القابلة للتصرف ، للشعب الفلسطيني داخل فلسطين ، بما في ذلك حق العودة وتقرير المصير دون تدخل خارجي والحق في الاستقلال الوطني والسيادة بما في ذلك الحق في إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة في وطنه فلسطين ".(S/15675 ، ص ٣٢)

وقد أُكدت من جديد هذه المبادىء الثابتة في المؤتمر الوزارى الاخير لبلدان عدم الانحياز المعقود في لواندا بانغولا .

ونود ان نعترف بالدور الهام الذى تضطلع به اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، برئاسة رئيسها الموقّر ، في ايجاد حل عادل لقضية فلسطين . والهند بوصفها عضوا في هذه اللجنة ، أيدت دائما اللجنة في جهودها لكفالة حقوق الشعب الفلسطيني وتعزيز قضيته . ورغم ان التوصيات الاساسية للجنة ظلت دون تنفيذ حتى الآن ، فان انشطتها خلال السنوات الماضية ساعدت على زيادة دعم المجتمع الدولي لقضية فلسطين .

واننا ، مثل الآخرين ، نشعر بصدمة وأسى عميقين نتيجة لاعمال العنف ضد الابرياء ، وندين الارهاب بكل اشكاله ، أينما وقع ومهما كان مَن يرتكبه . ان الشعور بالغضب والسخط لدى كل اعضاء المجلس قد تم التعبير عنه ببلاغة في البيان الذى اصدرناه أمس عن طريقكم ،سيدى الرئيس .

وينبغي ان يكون واضحا للجميع الآن انه بالنسبة للشرق الاوسط ، لا يمكن وضع نهاية للعنف بدون تحقيق السلم ، ولا يمكن ان يتحقق السلم إلا عن طريق حل شامل وعادل ودائم لقضية فلسطين يكفل للفلسطينيين حقوقهم غير القابلة للتصرف .

ومن المعروف تماما ان السبب الرئيسي لانعدام التقدم في إيجاد حل شامل هو تعنّت اسرائيل التي تتحدى عن عمد ارادة المجتمع الدولي . واننا نناشد كل اعضاء المجتمع الدولي التحلي بالحنكة السياسية والمشاركة في الجهود الرامية لإيجاد حل عاجل وعادل للمشكلة على اساس المبادىء التي اعلنتها الامم المتحدة وحركة بلدان عدم الانحياز .

لقد اصبحت هذه القضية تحديا كبيرا لضمير الانسان . ومرور الوقت قد يزيد من صعوبة حل المشكلة الفلسطينية بصورة سلمية عن طريق المفاوضات ويجعل هذا الحل أبعد منالا . ولهذا من الضرورى ألا يكون هناك مزيد من التأخير .

واننا نطالب ، كخطوة أولى ،بوقف سياسة الاستيطان الاسرائيلية ، والتجميد الفورى للمستوطنات الجديدة وتفكيك المستوطنات المقامة من قبل . وفي الوقت نفسه ، ينبغي ان تنسحب اسرائيل انسحابا كاملا وغير مشروط من لبنان . وينبغي ايضا ان تنسحب اسرائيل من كل الاراضى العربية والفلسطينية المحتلة منذ ١٩٦٧ ومن مرتفعات الجولان . وينبغي ان تبذل جهود متزايدة ودائمة للتوصل الى تسوية عادلة ودائمة وشاملة ، على سبيل الاولوية القصوى . ولهذا ، فان السبيل الممكن الوحيد هو الانعقاد المبكّر لمؤتمر السلم الدولي وفقا للمبادىء التوجيهية الثابتة التي أيّدتها الامم المتحدة .

ونتعشم ان يبدى مجلس الامن الارادة اللازمة لاتخاذ عمل حازم .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : والآن ، سوف أدلي ببيان بوصفي ممثلا للولايات المتحدة الامريكية لدى الامم المتحدة .

يجتمع هذا المجلس مرة اخرى اليوم للنظر في الحالة في الشرق الاوسط . والحالة خطيرة في واقع الحال . وهي لا تتحسن . وتزداد عنفا يوما بعد يوم . فبالامس ازداد عدد الارواح البريئة التي فقدت في البحث عن السلم في الشرق الاوسط ، بقتل أحد أبناء وطني . والارهاب ليس إلا جانبا واحدا من الحالة في الشرق الاوسط ، ولكنه يطفى على كل الجوانب الاخرى ويزيد العثرات في طريق السلم .

وترحّب الولايات المتحدة بتحقيق سلم عادل ودائم في الشرق الاوسط . واسمحوا لي ان اقول بكل وضوح ان السلم الذى يصبو اليه الجميع لن يتحقق عن طريق الارهابيين أو عن طريق أعمالهم ، وانما سوف يتحقق فقط على مائدة المفاوضات .

ان الارتياح هي الكلمة التي تصف على خير وجه الاساس الذي يخالجنا ازاء الانباء القائلة بأن ركاب وطاقم السفينة الايطالية اكيلي لاورو قد أطلق سراحهم وان هذا العمل الارهابي الاخير قد انتهى . بيد أن شعورنا بالارتياح مشوب بالحزن والغضب ، اننا نشعر بالحزن إذ علمنا ان شخصا امريكيا وهو ليون كلينغهوفر البالغ من العمر ٦٩ عاما ، قد قتل بطريقة وحشية على أيدي هؤلاء الارهابيين ، ونشعر بالغضب مرة اخرى لأن مرض الارهاب المعدي قد أودى بحياة شخص .

اننا نشعر بالارتياح ، بيد اننا لا نشعر بالرضا . اننا غير راضين لاننا لسنا مطمئنين الى ان هذه الدورة المروعة من العنف والارهاب ضد الضحايا الابرياء سوف تتوقف ولن تتزايد .

وفي هذه المرة كان معظم الركاب محظوظين . فهم على الاقل في أمان وفي طريق عودتهم الى ارض وطنهم . إلا ان السيد كلينغهوفر وضحايا الاعمال الارهابية الاخرى كانوا غير محظوظين . وما علينا إلا ان نمعن النظر برهة في اولئك الذين قتلهم الارهابيون بوحشية . وقد شملت اعمال الارهاب تلك رعايا بعض البلدان الممثلة هنا حول هذه الطاولة . فقد شملت دبلوماسيا سوفياتيا وبحارا امريكيا ، ومواطنين عاديين من اسرائيل والاردن والكويت والمملكة العربية السعودية ومن بلدان اخرى عديدة . وبالاضافة الى ذلك ، هناك رعايا من فرنسا والمملكة المتحدة والاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة وبلدان اخرى ما برحوا رهائن حتى لحظة اجتماعنا هذا . وقد كانت جريمة هؤلاء الضحايا الوحيدة هي السفر على متن طائرة او سفينة سياحية او العمل في سفارة او القيام بأعمال سلمية تماما . ولم يخالفهم الحظ مثلما خالف ركاب وطاقم السفينة اكيلي لاورو .

ولابد ان يدين العالم بقوة وحزم هذه الاعمال . وكما قال الوزير شولتز هذا الصباح في واشنطن ، فان " الارهاب يشكّل خطرا كبيرا علينا جميعا ولابد من مواجهته ووقفه " .

وما برح القراصنة يوصفون بحق ، طوال قرون عديدة ، بانهم أعداء الانسانية جمعاء . وقد أدت التجربة الطويلة التي عانى منها المجتمع الدولي من الفظائع التي

يرتكبها هؤلاء القراصنة الى إقرار وتأكيد الطابع الاجرامي العالمي لهؤلاء الارهابيين الذين يتخذون من البحر قاعدة لهم . ونعرف اليوم ان الارهابيين من كل جنس ولون هم ايضا أعداء البشرية جمعاء ، وسواء أكانت هجماتهم على الأرض أم في البحر أم في الجو فانهم من نفس النسيج المؤسف وينتمون الى نفس الفئة . واليوم ، ما من شعب او حكومة او دبلوماسي او مسافر يمكن ان يعتبر نفسه محصّنا ضد الارهابيين . انهم اعداؤنا جميعا .

ان الارهابي قد وضع نفسه وراء حدود الانسانية المتحضرة . وينبغي ان ننبذه جميعا . فاذا التمس الملجأ ينبغي ردّه . واذا طلب التأييد ينبغي التنديد به . واذا ما تم القبض عليه فلابد من تقديمه للمحاكمة .

ان كل هجوم ارهابي يمثّل هجوما على المجتمع الدولي . وكل تبرير يقدم للارهاب يقوّض حكم القانون . وكل تنازل يقدّم الى الارهابي ينتقص من انسانيتنا .

ونعرب عن الامتنان لرئيس الجمعية العامة والأمين العام على بيانيهما بالأمس . وقد قال الأمين العام انه علم بجزع عن اختطاف السفينة ، وهو عمل يشكّل تصعيدا آخر للعنف في الشرق الأوسط . وحث المسؤولين عن ذلك على ان يفهموا ان عملهم كان اجراميا وليس له ما يبرره ولابد ان ينتهي دون تاخير بطريقة تجنّب الابرياء المزيد من المعاناة . وقد أعرب رئيس الجمعية العامة عن رأيه بنفس القدر من الصراحة . ونعتقد ان هذين البيانين القويين قد ساعدا في إنهاء هذه المحنة الفظيعة وفي تخفيف حدّة عنفها . وقد عبّر المجلس ايضا بالأمس عن رأيه بقوة وبصوت واحد بشأن هذه المسألة .

ونطالب الأمم المتحدة بأن ترفع صوتها بحزم وجلاء ضد هذه الأعمال الارهابية .

وقال الرئيس ريغان في تموز/يوليه ما يلي :

" يتعين علينا جميعا نحن معشر الأمم المتمدينة ان نفعل الكثير . ولابد ان نعمل ضد خطر الارهاب الاجرامي مستخدمين في ذلك كل قوة القانون ، على الصعيدين المحلي والدولي . وسنعمل على ملاحقة من يرتكبون هذا النوع من الفظائع التي شهدها العالم في الأسابيع الاخيرة والقبض عليهم وتقديمهم للمحاكمة .

" ويمكننا ان نعمل سوية بوصفنا شعوبا حرّة لا نريد ان نرى مواطنينا يختطفون ويطلق عليهم النار أو ينسفون في السماء ، كما عملنا سوية من اجل تخليص البحار من القرصنة في نهاية القرن الماضي "

يبدو ان العالم يتعرض مرة اخرى لتهديد خطير من جانب القراصنة . وفي القرون القليلة الماضية ظُن ان العالم المتمدين قد احرز تقدما في إرساء قواعد للسلوك السياسي تناهض العنف . ان القواعد الدولية للحرب وقرارات حقوق الانسان ، بل الدعائم الاساسية التي ترتكز عليها الامم المتحدة كلها قائمة على افتراض مؤداه ان العنف السياسي والحرية السياسية لا يجتمعان . وان التخويف السياسي وهو الهدف من وراء استخدام الارهاب ، يتنافى مع حرية التعبير السياسي التي هي حجر الزاوية في المجتمع الديمقراطي .

وكما قال السيد شولتز ، وزير الخارجية :

" ان الارهاب خطوة الى الوراء . وهو خطوة نحو الفوضى والانحلال . ويمثل الارهاب بأوسع معانيه عودة الى الهمجية . واذا لم يكن بوسع العالم الحديث ان يواجه هذا التحدي فان الارهاب بما يقترن به من خروج على القانون والانسانية سيقوض كل ما انجزه العالم الحديث ويحول دون احراز مزيد من التقدم ".

وتشعر حكومتي الآن بالارتياح لانتهاء هذا الحادث البالغ البشاعة ولكن يجب ألا نقلل من يقظتنا . ونحث كل الشعوب والحكومات على التخلي عن ارتكاب المزيد من اعمال العنف ، مهما كانت مبرراتها المفترضة ، بوصفها اعمالا منافية لمعايير التحضر .

والآن استأنف عملي بوصفي رئيسا للمجلس .

المتكلم التالي هو ممثل منظمة التحرير الفلسطينية ، وأعطيه الكلمة .

السيد قدومي (منظمة التحرير الفلسطينية) : أود في البداية ان اشير الى حادث اختطاف سفينة ايطالية كان على متنها ما يقارب ٤٠٠ مسافر وسائح . في تلك اللحظات طلبت منا الحكومة الايطالية ، نحن منظمة التحرير الفلسطينية ، ان نتدخل

ونبذل جهدا لإنقاذ ارواح هؤلاء الاشخاص . وايمانا منا بحق كل انسان - وقد سبق لنا ان قمنا مرارا عديدة بمثل هذه الجهود - فقد جئنا لنتدخل . وقد سبق لنا عندما كنا في بيروت ان وفّرنا الحماية للارواح الامريكية إبان فترة كيسنجر . أجل لقد حمينا الارواح الامريكية وهي خارجة من بيروت . وقد ارسل الينا كيسنجر ، وزير خارجية الولايات المتحدة في ذلك الوقت رسالة شكر عن طريق وزير خارجية مصر ووزير خارجية المملكة العربية السعودية . وطُلب الينا ، ايام الرئيس كارتر ، ان نتدخل للافراج عن الرهائن في ايران ، وعن طريق تدخّلنا ، افرجت الشقيقة ايران عن ١٣ امريكيا . كما اننا وفّرنا الحماية للسفارة الامريكية في بيروت ، ونحن نعلم حق العلم ان الولايات المتحدة الامريكية تقف موقفا معاديا من قضيتنا ، ولكن السياسة الامريكية شيء وأرواح الامريكيين شيء آخر ، فنحن أحرص الناس على حياة المدنيين .

لقد تعاوننا وانقذنا اربعمائة من هذه الارواح لاننا نؤمن بحرية الانسان ، ونؤمن ايضا بحقه في العيش وقد ادنّا في مجلسنا الوطني الارهاب الدولي والارهاب الرسمي مثل الذي تمارسه اسرائيل مرارا عديدة .

وأود ان اسأل هل هناك دليل على ان هؤلاء المختطفين قد قاموا بقتل هذا المدني ؟ اين هو الدليل ؟ انه في التاسعة والستين من عمره وقال أهله انه أصيب مرارا بجلطة قلبية ، وهو ايضا انسان مشلول . إني أعجب لماذا وكيف يمكن لهؤلاء ان يتصدوا لانسان كبير في السن وطاعن في السن ليضربوه او ليقتلوه ؟ ليس دفاعا عن ذلك لكن دفاعا عن المنطق ودفاعا عن الحقيقة . اقول ان الولايات المتحدة نسيت اليوم ١٦٥ فلسطينيا قتلوا في تونس ولكنها اليوم تثير الضجة على اتهام ليس هناك دليل واضح على صحته .

لقد عزّى الرئيس عرفات ، بالرغم من كل ذلك ، عائلة الفقيد الذي لم يثبت حتى الآن انه مات أو قتل ، وذلك ايمانا منا بمبادىء الانسان وحياته وحقه في العيش .

ولا أريد ان اطيل عليكم ، فدعونا نعود الى المسألة الاساسية التي تثير كل هذه المشاكل ، والتي تثير العقبة الاساسية فيها الولايات المتحدة واسرائيل ، وهي صانعة الارهاب والقلق والتوتر في المنطقة .

أولا أود ان اتوجه بالشكر لممثلي الدول الذين اتاحوا لنا الفرصة مجددا لمخاطبة مجلس الامن ، والمشاركة في اعماله في اجتماعه هذا المخصص لمناقشة قضية الشرق الاوسط بما فيها قضية فلسطين . ونحن نرى ان هذه الدعوة انما تؤكد على القناعة الكاملة لدى المجتمع الدولي ، وهي قناعة عبّر عنها في مناسبات عديدة وفي قرارات متعددة للامم المتحدة ، بأن قضية فلسطين تشكّل جوهر الصراع في منطقة الشرق الاوسط ، وان مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، في كل المساعي والجهود الرامية الى إيجاد حل شامل وعادل لهذا النزاع هي ضرورة اساسية لا يمكن الاستغناء عنها او تجاوزها أبدا .

لقد ناقش مجلس الامن ، على مدى الايام الماضية ، العدوان الاسرائيلي الغادر على تونس الشقيقة وعلى منظمة التحرير الفلسطينية ، وادان هذا العدوان وان كان قد فشل للاسف الشديد في فرض العقوبات اللازمة ، حسب الفصل السابع من الميثاق ، على اسرائيل ، التي اثبتت على مدى تاريخها انها دولة غير محبّة للسلام ، كما ان سياستها وممارستها تهددان السلام والامن الدوليين بافدح الاخطار . كذلك فاننا لم نفاجأ بالامتناع الامريكي عن التصويت لصالح ذلك القرار المعتدل ، حيث اثبت ذلك ان الولايات المتحدة الامريكية مازالت تمارس نفس الدور في عرقلة اعمال مجلس الامن ومنعه من ردع اسرائيل ، واتخاذ الخطوات التي تسهم في دفع عملية السلام في منطقة الشرق الاوسط ، متنكرة بذلك لدورها كدولة كبرى ، وعضو دائم في هذا المجلس ، ولمسؤوليتها بحكم وضعها هذا عن تنفيذ قرارات الامم المتحدة وضمان الامن والسلم الدوليين .

لقد اعتقد البعض ، ان هذا الاعتداء الاسرائيلي الاثم على سيادة دولة صغيرة آمنة تبعد آلاف الاميال عن اسرائيل ، دولة معروفة بدورها البنّاء في العلاقات الدولية وبسعيها الحثيث لترسيخ السلام في المنطقة ، ربما يفتح عيون الولايات المتحدة على ضرورة اعادة النظر في موقفها ، هذا الموقف المتحيز والداعم لاسرائيل بدون حدود لعلّها تكتسب المصداقية اللازمة لادعاءاتها بانها تسعى لاحلال السلام في منطقة الشرق الاوسط ، وتتصدى للارهاب الحقيقي من أي مصدر كان .

ولكن وللاسف الشديد ، فان هذا الموقف الاخير ، اثبت بما لا يدع مجالا للشك ، ان الولايات المتحدة الامريكية لاتزال تتغاضى عن الحقائق الساطعة في المنطقة ، وهي الحقائق التي اشار اليها كل الذين شاركوا في مناقشات الايام الماضية ، كما اكدتها الامم المتحدة مرارا وتكرارا في قراراتها المتعلقة بالوضع في منطقة الشرق الاوسط وقضية فلسطين .

لقد تابعنا باهتمام شديد مناقشات الاسبوع الماضي التي هي في الحقيقة مناقشات في صلب الموضوع الذي نجتمع اليوم من اجله ، وقد اظهرت هذه المناقشات بكل وضوح مدى عزلة اسرائيل والولايات المتحدة الامريكية وابتعادهما عن الفهم الدولي لطبيعة الصراع في المنطقة ووسائل حله .

ان استمرار مثل هذا الموقف لا يبشّر بخير كثير بالنسبة لمستقبل السلام في المنطقة ، بل ويهدد بإتساع دائرة العنف وزيادة حدة التوتر الى ابعاد خطيرة لا يمكن التكهن بمداها .

لقد ادرك الجميع ان العدوان الاسرائيلي الاخير على تونس وعلى منظمة التحرير الفلسطينية ، انما هو في الحقيقة ضربة موجهة لجهود السلام في المنطقة ، وليس مجرد عمل انتقامي محدود ، ضربة تم تنفيذها وتبريرها بذرائع واهية لم تنطل على احد . وقد حذّرنا في كلمتنا قبل ايام من ان مثل هذه الاعتداءات المجرمة ، التي هي جزء لا يتجزأ من العقيدة الصهيونية ومن السياسة والممارسات الاسرائيلية ضد شعبنا الفلسطيني والامة العربية ، لا يمكن ان ترهبنا او تخضعنا ، بل على العكس من ذلك فانها تعطينا مزيدا من القوة والاصرار على التصدي لها والدفاع عن حقوقنا وارضنا مهما بلغت التضحيات .

ينعقد اجتماع مجلس الامن اليوم بناء على طلب من مجموعة دول عدم الانحياز لبحث الوضع في منطقة الشرق الاوسط بما فيها قضية فلسطين ، وذلك في اطار قرار الجمعية العامة للامم المتحدة ٥٨/٣٨ لعام ١٩٨٣ الذى تبنت فيه الدعوة الى عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط ، ودعت الامين العام ، بالتشاور مع مجلس الامن ، لاتخاذ الاجراءات الضرورية لعقد هذا المؤتمر . وقد دعت الجمعية العامة في قرارها المذكور مجلس الامن لتسهيل عقد هذا المؤتمر ، كما طلبت من الامين العام للامم المتحدة تقديم تقرير لها حول الموضوع في دورتها التاسعة والثلاثين .

وكما يعلم الجميع من خلال تقرير السيد الامين العام ، فقد عطّلت الولايات المتحدة الامريكية كل هذه الجهود الخيّرة . كما ان الولايات المتحدة الامريكية نفسها في عام ١٩٧٦ قد استخدمت حق الفيتو ، عندما عرضت قضية فلسطين امام مجلس الامن ، لإفشال مشروع قرار بناء يدعو الى تاكيد الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني ، واتخاذ الاجراءات لضمان سيادة واستقلال جميع الدول في المنطقة وحق الشعوب في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها . كما هو جلي وواضح في مشروع القرار المذكور . فان الفيتو الامريكي كان موجها ضد الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني فقط ، لان بقية بنود مشروع القرار هذا لا تخرج عن اطار القرار ٢٤٢(١٩٦٧) الذى تصر الولايات المتحدة عليه ، دون غيره ، من قرارات الامم المتحدة المتعلقة بقضية فلسطين وبالحالة في الشرق الاوسط ، علما بانها هي نفسها ، اى الولايات المتحدة ، كانت قد اضطرت على لسان ممثلها ، امام الجمعية العامة في عام ١٩٧٨ ، الى الاعتراف بان هذا القرار ، اى ٢٤٢(١٩٦٧)لا يتعامل مع البعد السياسي للقضية الفلسطينية .

بل واكثر من ذلك انه عندما قامت منظمة التحرير الفلسطينية بجهد مشترك مع الاشقاء في الاردن لدفع مسيرة السلام الى الامام ، تراجعت الولايات المتحدة الامريكية ، ورفضت حتى مجرد اللقاء مع وفد فلسطيني - اردني مشترك واضعة شروطا لا يمكن اعتبارها مقبولة باى حال من الاحوال لان فيها مساسا بقضية لا تقبل النقاش او التاويل ، وهي ان منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، كما ان حق تقرير المصير لشعبنا الفلسطيني هو حق مقدس لا يمكن تجاهله او المساومة عليه .

في الوقت الذي يتحدث فيه المندوب الاسرائيلي ، عن السلام ، وفي الوقت الذي تتحدث فيه الولايات المتحدة عن رغبتها في دفع مسيرة السلام في منطقة الشرق الاوسط ، تثبت الاحداث ، مرة تلو المرة ، ان اسرائيل وامريكا هما اللتان تمنعان تحقيق السلام المنشود في المنطقة . كما اثبتت الوقائع والاحداث المادية ، ان منظمة التحرير الفلسطينية قد بذلت جهودا مخلصة وبناءة في هذا السبيل ، ولم تلق كل هذه الجهود الا مزيدا من التنكر لحقوقنا ، وجوبهت بمزيد من القمع والارهاب والقتل والتشريد لشعبنا ، ان ذلك بكل بساطة يعني ان ما تريد اسرائيل وامريكا فرضه علينا هو الاستسلام وليس السلام وهذا ما لن نقبل به ابدا .

لقد وافقت الجمعية العامة للامم المتحدة في قرارها المعروف ٨١(د-٢) لعام ١٩٤٧ على اقامة دولة عربية في فلسطين الى جانب الدولة اليهودية وطلبت من مجلس الامن ان يعمل على تنفيذ هذا القرار ، ولكن للاسف الشديد فان المجلس حينذاك لم يمارس مسؤولياته ، بل على العكس اوصى بقبول اسرائيل عضوا في الامم المتحدة وذلك دون اخذ المتطلبات المترتبة على ذلك بعين الاعتبار .

ومنذ ذلك التاريخ وحتى يومنا هذا ، عملت اسرائيل بشكل منهجي ومتواصل على طمس وجود الشعب الفلسطيني ؛ حاولت الغاء هويته الوطنية بعد ان سلبت ارضه ووطنه ؛ صادرت اراضيه وممتلكاته ؛ منعت عودة اللاجئين من ابنائه . وبالاضافة الى ذلك فقد شنت حروبا عدوانية على الدول العربية المجاورة ، قامت بغارات انتقامية ، ارتكبت مجازر جماعية في قرية دير ياسين وقبية وفي مخيمات اللاجئين في صبرا وشاتيلا واخيرا في العاصمة التونسية .

فهل يمكن لمثل هذه السياسة ولمثل هذه الممارسات ان تكون دليلا على الرغبة في السلام !

(السيد قدومي ، منظمة التحرير الفلسطينية)

في عام ١٩٦٧ ، شنت اسرائيل حربا ضد الدول العربية ، فاحتلت ومازالت تحتل كل ارض فلسطين واراضي عربية اخرى في مصر وسوريا ، كما قامت في عام ١٩٨٢ بشن حربها العدوانية ضد لبنان حيث مازالت ايضا تحتل جزءا من اراضيه ، وعملت على توسيع دائرة الحرب والعنف لتشمل العراق وتونس وربما دولا اخرى حيث يتواجد الفلسطينيون نتيجة تشريدهم وابعادهم عن وطنهم . فهل يمكن لمثل هذه السياسة ولمثل هذه الممارسات ان تكون دليلا على الرغبة في السلام ؟

لقد مضى على احتلال اسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة الفلسطينيين اكثر من ثمانية عشر عاما ، عملت خلالها على مصادرة اراضينا ، واقامت فيها المستوطنات ، متحدية قرارات مجلس الامن . طردت ابناء شعبنا ، وزجت بالالاف منهم في السجون والمعتقلات ، طردت رؤساء البلديات وحاولت اغتيالهم ، اغلقت المدارس والجامعات ، دنست المعابد والاماكن المقدسة ، سنت القوانين والتشريعات القمعية التي حولت وطننا الى معسكر اعتقال كبير .

فهل يمكن لهذه السياسة ولهذه الممارسات ان تكون دليلا على الرغبة في السلام ؟ انه لمن المفجع حقا ان اسرائيل ، بمثل هذه السياسة وبمثل هذه الممارسات ، لا تجرّ الخراب والدمار على ابناء شعبنا الفلسطيني فقط ، بل وعلى اليهود انفسهم . حيث تحولت "اسرائيل" الى بؤرة للعنصرية والتطرف ، كما جرّت على نفسها ، بسبب سياستها العدوانية والتوسعية ، الخراب الاقتصادي والافلاس المعنوي والاخلاقي ، وتنكرت بذلك لمبادىء الدين اليهودي نفسه ، ولكل الضحايا من اليهود الذين سقطوا على يد النازية التي ورثت عنها اسرائيل كل نظمها ومُثُلها وممارساتها .

يبدو ان غطرسة القوة التي مارستها اسرائيل ، بدعم لاشك فيه من الولايات المتحدة الامريكية ، قد اعمتها عن رؤية الحقائق ، وجعلتها تنظر باستخفاف الى حقوق شعبنا ، والى المجتمع الدولي نفسه . فلم تأخذ في يوم من الايام زمام مبادرة سلام واحدة ، ولم تقبل في يوم من الايام اية مبادرة سلام واحدة ، بل عملت دوما على اجهاضها وتعطيلها . وبالمقابل ، فان شعبنا الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، وهو يواجه اقسى ظروف الاحتلال والتشريد والعدوان ويتصدى لآلة الحرب الاسرائيلية ولاقسى الممارسات القمعية والارهابية ، لم يتخل ابدا عن هدف السلام - ذلك السلام العادل والدائم الذى يضمن الحقوق المشروعة والثابتة لشعبنا كما اقرتها الامم المتحدة ، بما فيها حقه في العودة الى وطنه وتقرير المصير واقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني .

ومن اجل هذا الهدف النبيل رحبت منظمة التحرير الفلسطينية بكل الجهود والمبادرات الدولية البناءة الرامية الى تحقيق السلام في المنطقة . فقد رحبنا

ببيان فانس - غروميكو الصادر في ١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٧ الذى طالب باستئناف اجتماعات مؤتمر السلام في جنيف ، والذى يأخذ الحقوق المشروعة للفلسطينيين بعين الاعتبار . كما رحب مجلسنا الوطني الفلسطيني في عام ١٩٨١ بالمبادرة السوفياتية التي اعلنها الرئيس الراحل بريجنيف . وفيما بعد ، في عام ١٩٨٢ ، ساهمنا مساهمة كبيرة في صنع مشروع السلام العربي الذى اقره مؤتمر القمة العربي في فاس بالمغرب ، والذى لقي قبولا وترحيبا كبيرين على الصعيد الدولي ، كما اقره مجلسنا الوطني الفلسطيني في دورتيه الاخيرتين السادسة عشرة والسابعة عشرة في الجزائر وعمان على التوالي . وفي عام ١٩٨٣ نظمت الامم المتحدة مؤتمرا دوليا ، صدرت عنه عدة قرارات ، تبنتها الجمعية العامة للامم المتحدة فيما بعد وقبلتها منظمة التحرير الفلسطينية ، واهمها ما عرف باعلان جنيف بشأن فلسطين الذى يتضمن مبادىء توجيهية واجراءات عملية نرى من المفيد ان نعيد تلاوتها ، لانها في نظرنا لاتزال تمثل اساسا صالحا لاحقاق السلام في منطقتنا . لقد ورد في اعلان جنيف في بنديه الخامس والسادس ما يلي :

"ومن اجل إعمال هذه المبادىء التوجيهية ، يرى المؤتمر ان من الضرورى عقد مؤتمر دولي للسلم معني بالشرق الاوسط على اساس مبادىء ميثاق الامم المتحدة والقرارات ذات الصلة الصادرة عن الامم المتحدة ، بهدف تحقيق حل شامل وعادل ودائم للنزاع العربي الاسرائيلي ، يكون من عناصره الاساسية اقامة دولة فلسطينية مستقلة في فلسطين . وينبغي ان يعقد مؤتمر السلم هذا تحت رعاية الامم المتحدة وأن تشترك فيه ، على قدم المساواة ، جميع اطراف النزاع العربي الاسرائيلي ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، فضلا عن الولايات المتحدة الامريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والامم المتحدة وغيرهما من الدول المعنية .

وفي هذا الصدد ، يتحمل مجلس الامن مسؤولية اساسية في تهيئة الترتيبات المؤسسية المناسبة على اساس قرارات الامم المتحدة ذات الصلة بغية ضمان وتنفيذ الاتفاقات التي يتوصل اليها مؤتمر السلام الدولي .

"ويشدد المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين على اهمية عامل الزمن في تحقيق حل عادل لمشكلة فلسطين . والمؤتمر على اقتناع بأن الحلول الجزئية لا تكفي وبأن التأخير في التماس حل شامل لا يزيل التوترات في المنطقة ".

كما وضع المؤتمر برنامج عمل لانجاز الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني .

ان عامل الزمن عنصر مهم ، حيث لا يجوز ابدا ترك المنطقة لتعربد فيها اسرائيل على هواها ، بحيث يزداد الوضع تفاقما ، بما ينعكس سلبا على احتمالات السلام هناك وعلى السلم والامن الدوليين . لقد ضاق العالم وشعوبه ذرعا بالاحتلال الاسرائيلي ونفذ صبر شعبنا وامتنا ، ولكن لم ، ولن ، تنفذ عزيمتنا على التصدى لهذا الاحتلال الجاثم على صدورنا ومقاومته بكل الوسائل المشروعة .

ان استمرار هذا الوضع على ما هو عليه لن يزيد الامور الا سوءا وتعقيدا ، كما ان اليأس في ايجاد حل عادل وشامل يدفع الى التطرف الذى يجعل كل شعوب العالم تدفع ثمنا قاسيا واحيانا مفجعا.

لقد آن الاوان ليتحمل الجميع مسؤولياتهم ، وخصوصا مجلس الامن الذى يتحمل مسؤولية صيانة السلام والامن الدوليين .

وقد آن الاوان ليدرك الجميع ان كل الجهود والمحاولات الرامية الى الالتفاف على الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني والتنكر لها ، بما في ذلك محاولة تجاهل منظمة التحرير الفلسطينية التي ارتضاها الشعب الفلسطيني ، عن وعي وايمان عميقين ، ممثلا شرعيا ووحيدا له لن توصلنا الى السلام المنشود .

اننا لذلك ندعو مجلس الامن ان يأخذ علما بقرار الجمعية العامة ٥٨/٣٨ الذى اشرنا اليه ، وأن يفسح المجال للامين العام لمواصلة جهوده ، وأن يعمل على تسهيل عقد المؤتمر الدولي في اطار الامم المتحدة وعلى اساس كل قراراتها المتعلقة بقضية فلسطين ، لان ذلك هو الطريق الصالح للتوصل الى اقامة سلم عادل ودائم في منطقتنا .

وبهذه المناسبة نود ان نشير الى كلمات الاخ ياسر عرفات ، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في عام ١٩٧٤ امام الجمعية العامة للامم المتحدة ، حيث ناشد الدول الاعضاء السعي من اجل السلام قائلا : "جئتكم احمل غصن الزيتون بيد والبندقية بيد اخرى ، فلا تسقطوا الغصن الاخضر من يدى ." .

(A/PV.2282، ص ٥)

ان هذه الكلمات مازالت تنبض بالصدق والحياة ، حيث اثبتت الوقائع والاحداث ان الحرب بدأت في فلسطين ، وانه لا سلام بدون الشعب الفلسطيني .

السيد خليل (مصر) : سيدى الرئيس ، يجتمع مجلس الامن اليوم بناء على قرار صدر عن اجتماع وزراء خارجية دول عدم الانحياز الذى عقد في انغولا في ٤ ايلول/سبتمبر ١٩٨٥ لبحث "مشكلة الشرق الاوسط ، بما في ذلك قضية فلسطين". هذا هو موضوع جدول اعمالنا .

اننا نعتقد ان قرار وزراء خارجية دول عدم الانحياز يجيء استجابة لإحساس عام ، سواء على المسرح الاقليمي في الشرق الاوسط ، او على المستوى الدولي ، بأن جهود التسوية في الشرق الاوسط ، بما فيها القضية الفلسطينية ، تحتاج منا جميعا الى دفعة جديدة قوية تؤكد الثقة في مساعي السلام ، وتوقف حالة التوتر المتصاعد الذى تشهده المنطقة .

وتأتي دعوة وزراء خارجية عدم الانحياز ، في قيام مجلس الامن مرة اخرى بالنظر في الموقف في الشرق الاوسط والقضية الفلسطينية ، بمثابة تأكيد للثقة في الامم المتحدة في عيدها الاربعين وفي الدور الرئيسي لمجلس الامن في صيانة السلم والامن الدوليين ، وما ننتظره جميعا من المجلس على ضوء ما تقدم من القيام بدوره الاساسي في وضع القضية الفلسطينية ، جوهر النزاع في الشرق الاوسط ، على الطريق الصحيح نحو تحقيق تسوية نهائية وعادلة وشاملة لهذا النزاع .

لقد تضمن تقرير الامين العام الصادر في الوثيقة A/40/1 عن اعمال المنظمة الدولية لعام ١٩٨٥ ، تقييما عاما لاعمال وانجازات الامم المتحدة في اربعين عاما .

وفي سياق حديث الامين العام في تقريره عن دور مجلس الامن ، اشار الى اقتراحه بان يقوم مجلس الامن في المستقبل القريب ، ببذل جهد منسق وجاد لتسوية مشكلة أو إثنتين من المشاكل المطروحة أمامه ، مستخدما في ذلك - أي المجلس - كل الوسائل المتاحة للمجلس في إطار الميثاق .

ولقد تناول عدد من السادة وزراء خارجية الدول الاعضاء في مجلس الامن ، في بياناتهم أمام المجلس في اجتماعه التاريخي على المستوى الوزاري يوم ٢٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٥ ، هذه التوصية على وجه التحديد ، كما تحدثوا عن الحاجة للتوصل الى تسوية للموقف بالشرق الاوسط . وإن قرارات المجلس الصادرة في هذا الشان تشكل الاساس السياسي والقانوني لصنع السلام المرغوب ، وبخاصة القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) الصادر في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧ والقرار ٣٣٨ (١٩٧٣) الصادر في ٢٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٣ ، والخاص بالدعوة الى عقد مؤتمر دولي لتسوية النزاع .

من ناحية أخرى تحدث وزير خارجية بلادي في هذا الاجتماع حيث قال :

" إن عشرات القرارات التي أصدرها المجلس والتي تمثل قاعدة من الاجماع الدولي واجبة الاحترام والتنفيذ ، لاتزال بحاجة الى آليات فعالة تضعها موضع التنفيذ ، فلاتزال - مثلا - قرارات المجلس ذات الصلة بالشرق الاوسط والقضية الفلسطينية بحاجة الى ترجمة عملية واجراءات تنفيذية لها قوة الإلزام اذا لم تتوفر الاستجابة الجادة لدى كل الدول المعنية بالنزاع ، كذلك لاتزال قرارات تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في العودة وتقرير المصير بحاجة الى التنفيذ .

" ومن غير المقبول أن تظل مرهونة لغياب أو لشلل الارادة السياسية لدى بعض الاطراف ، وكذا فان قرارات اقامة السلام الشامل والعادل والدائم في اطار الشرعية الدولية واحترام حقوق الشعوب والدول في المنطقة في الوجود والامن ، وفي مقدمتها قرار مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) ، مازالت بحاجة الى المزيد

من الاستجابة المسؤولة لوضع أحكامه موضع التنفيذ ولمتابعة الالتزام بعناصر هذا القرار كوحدة متكاملة تأكيدا لمبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة وبهدف إعادة الأراضي العربية المحتلة في الضفة الغربية ، بما فيها القدس الشريف ، وغزة والجولان السورية الى أصحابها " (S/PV.2608 ، ص ٨٧) .

لم يقتصر الأمر على أعضاء مجلس الأمن ، بل ان الاتجاه الذي ساد في تدخلات جميع أعضاء المنظمة الدولية ، الذين تحدثوا حتى الآن في بياناتهم العامة أمام الجمعية العامة ، كان في التركيز على ضرورة التحرك الجاد والسريع للتوصل الى تسوية عادلة وشاملة للنزاع في الشرق الأوسط . ومع ذلك فاننا ، وللأسف ، وان كنا نحتفل هذا العام بمرور أربعين عاما على توقيع ميثاق الأمم المتحدة ، فان المشكلة الفلسطينية قد مضى عليها ما يقرب من السنوات الأربعين نفسها دون حل أو تسوية . ونشهد حاليا تصعيدا خطيرا في استخدام العنف .

ان الممارسات التي تقوم بها اسرائيل تجاه أبناء الشعب الفلسطيني ، سواء الذين يعيشون في أراضيهم بالضفة الغربية وغزة والقدس ، أو هؤلاء الذين اضطرتهم الظروف والنضال ضد الاحتلال الأجنبي لأراضيهم ، الى مغادرتها لن تؤدي لحل النزاع في الشرق الأوسط .

ولقد شهد المجلس واستمع ، خلال الأسابيع الأربعة الأخيرة ، الى الكثير من تلك الممارسات التي لا نحتاج لاعادة عرضها على المجلس ثقة منا بأن جميع أعضائه على اطلاع كامل بها وبأخطارها على عملية السلام ذاتها .

ان التصعيد الذي يشهده الموقف لا يمكن أن يفتّ في عضد مصر أو تصميمها على استمرار الدفع الجاد نحو السلام ، ونحن ننطلق في ذلك من الايمان بأن مستقبل السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط مرهون باقتحام الصعاب على كثرتها وقسوتها ، واغتنام الفرص التاريخية المتاحة .

ان اختيار السلام القائم على العدل في الشرق الاوسط هو ضرورة ملحة تفرضها الاخطار المحدقة بهذه المنطقة . ولقد تجسد هذا الاختيار ، أوضح ما يكون ، في الخطوة الحاسمة التي خطاها كل من جلالة الملك حسين والسيد ياسر عرفات ، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، باتفاق يفتح الطريق أمام الانطلاق ، بارادة مشتركة ، نحو الحركة في سبيل السلام واقرار الحقوق في اطار الشرعية الدولية ، وفي ضوء قراءة واعية للواقع التاريخي الحالي . ان هذا الاتفاق ، بمضمونه ودلالاته ، ليس فقط خطوة جسورة على الطريق الصحيح ، بل يمثل أيضا استجابة لتحديات هائلة تواجهها القضية الفلسطينية في هذا المنعطف الهام ، وهو أيضا ليس فقط محاولة لكسر الجمود ، بل هو تطور ايجابي وعملي يخدم قضية السلام بكل جوانبها . ان دور الامم المتحدة في هذا السياق يجب أن يستمر في منح الدعم والتعزيز لمواقف وجهود هذين الطرفين العربيين ، وذلك مثلما أن الامم المتحدة يجب أن تشجع كل حوار أو تفاوض يستهدف التوصل الى تسوية عادلة ودائمة للنزاع .

ان تجربة الاعوام الطويلة التي استغرقها النزاع ، وما ارتبط به من استخدام للقوة ، واستمرار دائم للتهديد باستخدامها ، قد أوضح بجلاء أن سياسة الاحتلال والسيطرة لم تحقق السلام أو الامن ، مثلما تصور أصحاب هذه النظريات ، بل لقد أثبتت التجربة بوضوح ، أن اعادة الاراضي العربية المحتلة مقابل اقامة السلام وبث الطمانينة وحسن الجوار ، هو المفتاح للتعايش والامن الحقيقي الذي لا يقوم إلا على استجابة تلقائية ، فالامن لا يفرض بقوة السلاح . وسوف يثبت المستقبل أيضا صحة المقولة الاخرى بأن الاعتراف بالحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني ، وحقه في تقرير المصير هو الضمان لتوسيع قاعدة السلام وتثبيت أسسه .

لقد أوضح الطرف العربي ، بجلاء لا لبس فيه ، رغبته في التحرك الجاد ، من خلال برنامج للعمل المشترك الاردني الفلسطيني ، للتفاوض في أطار دولي ملائم مع الجانب الآخر للنزاع . وفي تقدير بلادي ، مصر ، ان الوقت قد حان لانطلاقة جديدة تمسك بزمام

المبادرة وتدفع بجهد التسوية الى الامام من خلال مراحل متدرجة . ومصر ، انطلاقا من مسؤولياتها في الاقليم الذي نقع فيه ، على استعداد كامل لأن تتحمل ما يتطلبه دورها في هذا الشأن ، وأن تتحرك مع الأطراف المعنية وصولا لهذه التسوية ، ويبقى أن يبدي الجانب الاسرائيلي استجابة جادة وحقيقية في هذا الاتجاه .

ان السلام الذي نسعى الى تأكيده والذي طرحنا في سبيله الكثير من المبادرات على مدار أعوام ممتدة ، يتطلب ، في تقديرنا ، توافر العناصر الآتية :

أولا ، تأكيد ضمان حق جميع شعوب ودول المنطقة في العيش في سلام وأمن دون محاولة للافتئات على حدودها أو التدخل في شؤونها الداخلية بأي شكل من الاشكال ؛

ثانيا ، تأكيد الاعتراف بالحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني وحقه في تقرير المصير بالشكل الذي يرتضيه لنفسه ؛

ثالثا ، تأكيد تحقيق انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي العربية المحتلة ، بما فيها الضفة الغربية وقطاع غزة وهضبة الجولان السورية ، وفي مقدمتها جميعا القدس الشريف ؛

رابعا ، تأكيد اقامة علاقات طبيعية بين جميع الأطراف المتنازعة في الشرق الأوسط على أساس التكافؤ وحسن الجوار .

لقد ظلت هذه المنظمة الدولية ، ولاتزال ، ساحة تشهد تفاعلات هذه الازمة التاريخية عقودا طويلة من الزمن ، تشهد تعقيداتها وتسجل ضحاياها ، وتحاول قدر الاستطاعة من خلال وساطاتها ومبعوثيها وقوات السلام التابعة لدولها ومراقبيها أن تحتوي آثار هذه الازمة وتخفف من كوارثها .

ولقد آن الاوان ونحن نبدأ الحقبة الخامسة من عمر منظمتنا ، أن نجتمع على كلمة واحدة وبإرادة جماعية صادقة من أجل التقاط خيوط السلام قبل أن تتبدد ، من أجل نشر مظلة الاستقرار والامان لشعوب المنطقة .

ان السلام الذي نأمل فيه ونرجو تحقيقه ، هو سلام يحفظ الحق ويقر العدل ، سلام يفتح طريق الكرامة أمام شعب عربي أصيل استحق ويستحق حياة كريمة شريفة شانه شان بقية شعوب الارض ، ذلك هو شعب فلسطين .

ومن هنا فإننا نأمل ونتوقع من مجلس الامن ، المسؤول عن صيانة وحفظ الامن والسلم الدوليين أن يتخذ من المواقف ما يحقق سبيل هذه التسوية ، وأن يمضي في الدفع نحو تنفيذ كل قراراته الصادرة في هذا المجال .

بالرغم من أن موضوع أعمالنا اليوم هو - كما أشرت اليه في مطلع كلمتي - مشكلة الشرق الاوسط ، بما في ذلك قضية فلسطين ، فان هناك موضوعا آخر تعرض له - بطبيعة الحال - من سبقوني في الحديث ، ولقد تفضلتم ، سيدي الرئيس ، بأن أشرتم ، في مطلع كلمتكم باسم الولايات المتحدة ، الى البيان الذي أصدره مجلس الامن أمس بشأن موضوع حادثة السفينة الايطالية المختطفة .

ولذلك ، أود أيضا بدوري أن أشير هنا الى أن مصر منذ اللحظات الاولى لعلمها بهذا الحادث الذي وقع خارج المياه الاقليمية وفي أعالي البحار قد بادرت ، انطلاقا من مبادئها الراسخة بإدانة أعمال العنف أيا كان مصدرها ، الى إدانة هذا الحادث بالذات ، وأمامي هنا نص بيان أصدرته وزارة الخارجية في ذلك اليوم ، ولا داعي للاطناب فيه . وانما أكتفي هنا بالاشارة اليه ، علما بانه تضمن أيضا في فقرته

الاخيرة أن مصر تؤكد أن تحقيق السلام العادل والشامل في الشرق الاوسط هو خير ضمان لوقف أعمال العنف والعنف المضاد ، وهو سبيل وحيد لاستقرار المنطقة والحفاظ على أمنها .

وكما ذكرت ، فان هذا الحادث الاليم قد وقع خارج المياه الإقليمية المصرية في أعالي البحار على سفينة جنسيتها ليست مصرية ، وان كانت ترفع علم بلد صديق لمصر بل صديق للفلسطينيين أنفسهم . وقد قامت مصر بدوافع انسانية لانقاذ أرواح الابرياء بتولي مهمة صعبة في ظروف قاسية هي إيصال الرسائل بين الاطراف المعنية ، قامت مصر بذلك دون أي تردد . ولقد شاركنا كغيرنا في فرحة إنقاذ أرواح الابرياء وتجاوز الازمة عندما أفاد المختطفون على السفينة ذاتها بأن جميع ركاب السفينة في سلام . وتبعت ذلك تطورات تناولتها وكالات الانباء على النحو الذي نعرفه ، وخاصة على ضوء عودة المختصين على ظهر السفينة باكتشاف اختفاء أحد الركاب في ظروف تشير الى أن جريمة قد ارتكبت ، وهو ما أدنّاه وندينه مرة أخرى بكل وضوح . ونأسف كغيرنا لان فرحة إنقاذ جميع الركاب قد شابها ظهور ضحية بريئة . لقد قامت مصر بدورها الانساني راضية بما تبذله مؤمنة بأن دوافعها ومسلكها لا تشوبها شائبة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لايزال هناك عدد من المتكلمين . ولكن نظرا لتأخر الوقت أزمع رفع الجلسة الآن .

سوف تعقد الجلسة التالية لمواصلة نظر هذا البند الساعة ١٥/٣٠ بعد ظهر اليوم .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥